الـلـه يـخـلـيـك ابو عبداللطيف! (٣)

تذكرت تلك الحادثة وانا استعرض في ذهني ذلك الكم الهائل من شكاوى المواطنين، من تعدد طلبات الجهات الرسمية من مستندات واوراق وتصوير وتوقيعات واختام وبراءات للذمة من الاطراف لانجاز التافه من الامور، وتساءلت بيني وبين نفسي عن سبب كل هذا الهرج والتعقيد، وتبين لي ان الامر لا يخرج باعتقادي عن مجموعة من الاسباب الثانوية، اضافة الى احد ثلاثة اسباب رئيسية او كلها مجتمعة: اما ان تجارب المسؤولين السابقة مع المراجعين جعلتهم يؤمنون بما لاشك فيه بان المواطن او المراجع عموما «كاذب ومحتال» وتجب بالتالي معاملته على هذا الاساس، وهذا يعني ان على المراجع او طالب الخدمة، لكي يغير فكرة الموظف او المسؤول عنه، ان يحضر مختلف انواع المستندات والشهادات، لكي يتمكن مثلا من تقديم طلب لخط هاتف جديد سيدفع هو في نهاية الامر كافة اجور تركيبه وصيانته ومكالماته واشتراكاته. او ان مسؤول كل دائرة او مصلحة او مكتب حكومي يود خلق هالة معينة لنفسه، وان يعطي عمله اهمية تجعل الناس يحسبون حساب رضاه بحيث يكون قرار استثناء من يشاء وقت يشاء مما يشاء بيده وحده، او، ثالثا، لان زيادة الترهل الوظيفي في كافة وزارات الدولة واداراتها اجبرت المسؤولين على خلق اعمال لهؤلاء يشغلونهم بها لكي يتمكن بقية الموظفين من اداء ما هو مطلوب منهم من عمل، ولو جزئيا.

ان ظاهرة زيادة طلبات مختلف الوزارات للمستندات والشهادات وصور مختلف انواع الوثائق قبل انجاز اية معاملة، مشكلة اجتماعية واخلاقية قبل ان تكون مشكلة ادارية، ويتطلب الامر تدخل هيئات تملك الموارد المالية كصناديق «جمع الاموال» او الجامعة او المعاهد العلمية الاخرى، والتبرع بمهمة تمويل دراسة هذه الظاهرة الغريبة «على عاداتنا وتقاليدنا» وايجاد التفسيرات ووضع الحلول المناسبة لها.

تذكرت ايضا ما قرأته قبل ايام عن دراسة تتعلق بالامانة، اجريت على مئات من مواطني المدن الكبيرة في العالم، تبين منها ان سكان سنغافورة (الدولة المدينة والعاصمة) هم الاكثر امانة في العالم، فقد كانت نسبة من تقدم منهم باعلام سلطات الامن عن عثوره على محفظة نقود في الطريق هي الاعلى بين كافة الدول التي خضعت للدراسة!!! واحتلت دول اخرى في شرق آسيا بقية القائمة. وخلت القائمة بالطبع من اسماء دول معينة نعرفها جميعا ولا داعي لذكرها، علما بان الكويت لم تكن مشمولة بتلك الدراسة!!

احمد الصراف